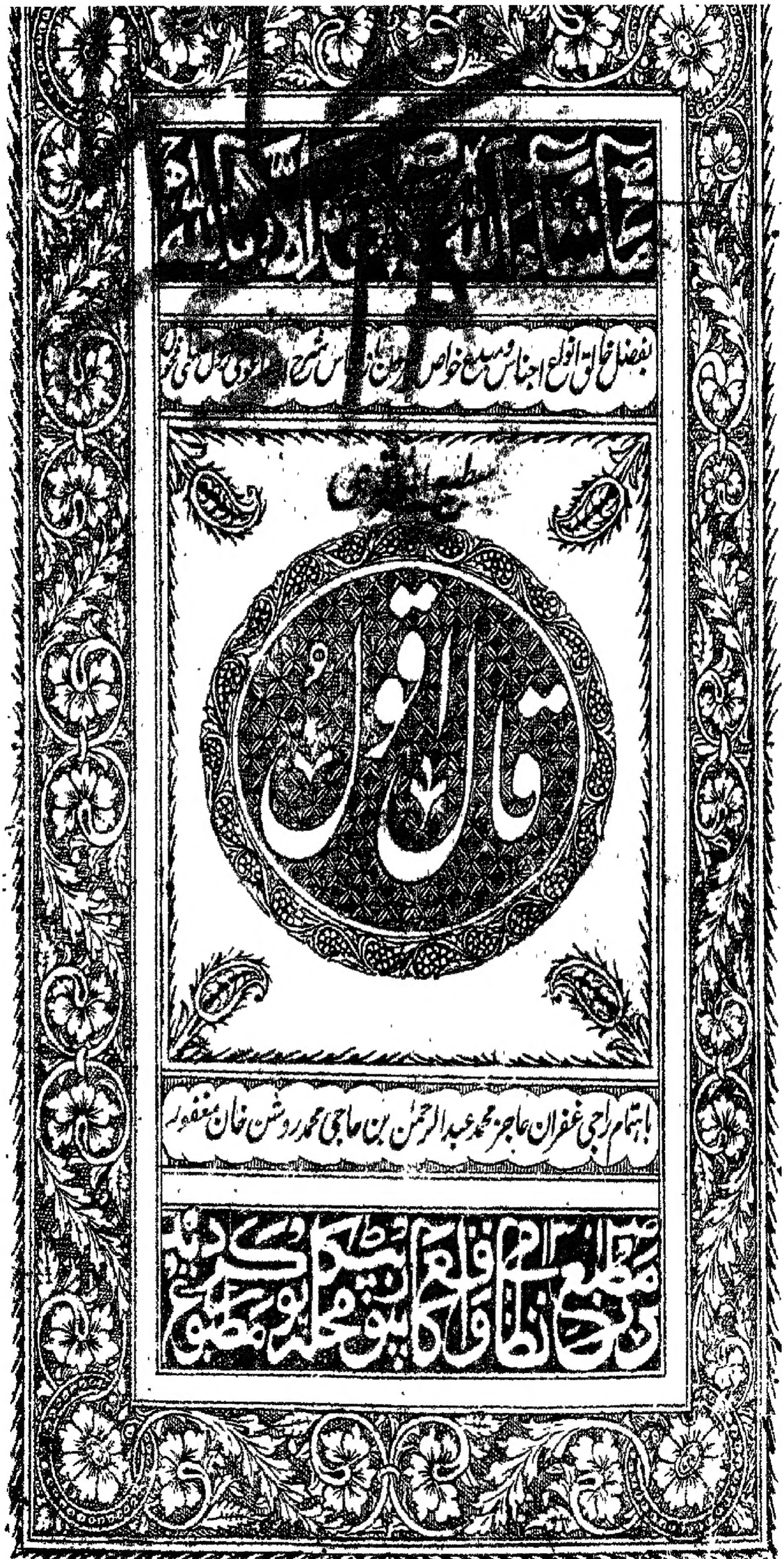

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره الصادر
باختياره شره وخيره والصلوة والسلام على رسوله محمد الذي
انتشر به نهيه وامره اما بعد فان كتاب الشيخ الامام فريدة
الحكماء والراسخين اثير الدين الابهري طيب الله
ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بالكيا خوجي لما كان على
بعض الاخوان متعسرا او على بعضهم متيسرا اردت ان اكتب
بالتماسهم اوراقا لتزيل تعسره وتعم تيسيره والله خير الميسرين

قال ایساغوجی اللفظ الدال علی تمام ما وضع له بالمطابقة

وعلی جزئه بالتضمن ان کان له جزء وعلی ما یلازمه ان کان له لازم

کالانسان فانه یدل علی الحیوان الناطق بالمطابقة وعلی احدهما بالتضمن

وعلی قابل العلم وصنعة الکتابة بالالتزام قول المنطقیین

اصطلاحات یجب استحضارها علی المبتدی اذا اراد ان یشرع فی

من العلوم منها ایساغوجی وهو لفظ یونانی یراد به الکلیات الخمس

وهی الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهذه توقف

معرفتها علی بیان الدلالات الثلث وهی المطابقة والتضمن

والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هی کون الشیء بحالة یلزم من

العلم به العلم بشیء اذا الاول هو الدال والثانی هو المدلول فمن بدا

عرفت ان الدلیل هو الذی یلزم من العلم به العلم بشیء

آخر وکذا عرفت ان المدلول هو الذی یلزم من العلم بشیء

آخر العلم به والدلالة تنقسم الی اقسام ثلثة طبعیة وعقلیة

ان الدلالة تنقسم الی لفظیة وغیر لفظیة وکل منها تنقسم الی طبعیة وعقلیة ووضعیة وقد ذکر الی

ووضعية فالدلالة الطبعية ان تكون بحسب اقتضاء الطبع
كدلالة اح اح على وجع الصدر فان طبع اللافظ
يقتضي التلفظ به عند عروض الوجع والدلالة العقلية
ان تكون بحسب اقتضاء العقل كدلالة لفظ ديز على المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ والمراد من الدلالة ههنا
الدلالة اللفظية الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ
الدال على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال
على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء
ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول
فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن
وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال
الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان
الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان

وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق
لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم طابق
النعل بالنعل اذا توافقا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان
اذا دل على احدهما اعني على الحيوان او على
الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل
على الجزء الذي في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام
كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة
وانما سميت هذه الدلالة بالالتزام لان اللفظ لا يدل
على كل امر خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له في الذهن
وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن لان الملازمة
الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها
لامتناع تحقق المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل
فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر

الدلالات الثلث

التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا
مع ان بينهما معاندة في الخارج لا يقال هذه الدلالة تضمنية
لانا نقول العمى عبارة عن عدم مضاف الى البصر
فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع ان يكون دلالة تضمنية
قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بجزء منه دلالة
على جزء معناه كالانسان واما مؤلف وهو الذي
لا يكون كذلك كرامي الحجارة اقول لما فرغ عن
بيان الدلالات الثلث شرع في تقسيم اللفظ فنقول
اللفظ ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد
بالجزء منه اي من اللفظ الدلالة على جزء معناه كالانسان
فانه لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه او يراد
ذلك كقولك رامي الحجارة فانه لفظ يدل
جزؤه على جزء معناه لان الرامي يدل

الكلي والجزئي

على ذات من له الرمي والحجارة يدل على جسم معين
فان كان الاول فهو مفرد وان كان الثاني فهو مؤلف
وقوله لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه صادق على اربعة
اقسام الاول ان لا يكون له جزء اصلا نحو علما والثاني
ان يكون له جزء ولا معنى له نحو زيد علما والثالث ان يكون
له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما لان معناه
سواء كان لمسماه جزء او لا
شخص معين والرابع ان يكون له جزء ذو معنى دال عليه لكن
لا يكون مقولا مرادا نحو الحيوان الناطق علما لان معناه
الماهية الانسانية مع التشخص قال والمفرد اما كلي وهو الذي
لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه كالانسان او جزئي
وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد اقول المفرد
ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما ان يكون نفس تصور مفهومه
من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة فيه اي من الاشتراك

بين كثيرين او لا يكون فان منع نفس تصور مفهومه عن اشتراكه
بين كثيرين فهو جزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه يمتنع عند
العقل صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه
عن اشتراكه بين كثيرين فهو كلي كالانسان فان مفهومه
عند العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد
بنفس تصور مفهومه في الكلي والجزئي لان من الكليات
ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب
الوجود فان الدليل الخارجي يقطع عرق الشركة عنه لكن
عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين والا لم
يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية **قال** والكلي اما
ذاتي وهو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس واما عرضي وهو الذي بخلافه كالضاحك
النسبة الى الانسان **اقول** الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه

الكلي والجزئي

اما ان يكون داخلا في تحت حقيقة جزئياته او لا يكون فان
كان داخلا في تحت حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان
بالنسبة الى الانسان فانه تمام حقيقة زيد وعمرو وبكر و
الحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان والناطق
وكذا بالنسبة الى الفرس وان لم يكن داخلا في حقيقة
جزئياته بل كان خارجا عن تلك الحقيقة فهو عرضي
كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه عرضي لم يدخل
في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان لما مر
من انه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه
خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية
بل تكون من العرضيات لانها تخالف الذاتي
بذلك التفسير وكل ما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي
ما ليس بعرضي اي ليس بخارج فح تكون نفس الماهية ذاتية

لا يقال ان الذاتي هو المنتسب الى الذات فلا يجوز ان
يكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه
هو محال لانا نقول هذه التسمية اي تسمية الماهية ذاتية
ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية
فلا يرد ذلك قال الذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب
الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق في جواب ما هو قولا ذاتيا واما مقول في جواب ما
هو بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى
عمرو وزيد وهو النوع ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو واما غير مقول في جواب ما هو
بل هو مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء
عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم

بانه کلی یقال علی الشئ فی جواب ای شئ ہو فی ذاتہ اقول ہذا

شروع فی بیان الکلیات الخمس اعلم ان الذاتی اما جنس

او نوع او فصل لانہ ان کان مقولا فی جواب ما ہو بحسب الشرکۃ

المحضۃ ای لا بالخصوصیۃ اصلا فہو الجنس کالحیوان بالنسبۃ

الی الانسان فی الفرس فانہ اذا سئل عن الانسان فی الفرس

بما ہما کان الجواب حیوانا عنہما لانہ تمام ماہیۃ مشترکۃ بینہما

وان سئل عن کل واحد من الانسان والفرس بالانفراد

لم یصح ان یقع جوابا عن کل واحد منہما لانہ لیس تمام ماہیۃ

کل واحد منہما لانک اذا افردت الانسان بالسوال

فتقول الانسان ما ہو فجوابہ حیوان ناطق لکونہ تمام ماہیتہ وکذا اذا افردت

الفرس بالسوال فجوابہ الحیوان الصاہل لکونہ تمام ماہیتہ وہذا معنی قولہ

کلی مقول علی کثیرین مختلفین بالحقائق فی جواب ما ہو قولنا

لاطائل تحتہ وقولہ مقول جنس متناول للجزئیات والکلیات الخمس

وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات كلها لما مر من ان الجزئي
انما يقع على واحد وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه
مقولا على كثيرين متفقين بالحقائق وقوله في جواب ما هو
يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام
وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
معا فهو النوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرا
وبكرا وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم
بما هم كان الجواب انسانا لانه تمام ماهيتهم المشتركة فيما بينهم
واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا
لانه تمام ماهية المختصة به فتبين انه اعني النوع ما يكون
مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
فظهر بهذا ان كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة في جواب ما هو قوله كلي زائد كما مر وقوله مقول جنس

شامل للكلي والجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين
بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو مقول
على كثيرين متفقين بالحقيقة ومختلفين بالعدد اي بعوارض
وتشخصات بخلاف الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق والعدد وانما قال مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة
بالعوارض والتشخصات وقوله في جواب ما هو يخرج الثلثة
الباقية المذكورة وان كان الذاتي غير مقول في جواب
ما هو بل هو مقول في جواب اي شيء هو في ذاته وهو اعني
المقول في جواب اي شيء هو ذاته الذي يميز الشيء عما يشاركه
في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فهو الفصل ولو قال
في التعريف او في الوجود ايضا لكان اشمل ليدخل
فصول الماهية المركبة من امرين متساويين وامور
متساويات اللهم الا ان يقال اكتفى بالجنس

بناء على بطلان تركيب الماهية عن امرين متساويين
او امور متساويات ولقائل ان يقول فعلى هذا كان اللازم
عليه ان لا يذكر الجنس في تعريف الفصل لانه حينئذ
لا طائل تحت ذكر الجنس في تعريف الفصل اصلا لانه
لا يفيد شيئا من الشمول والاحتراز فكان ذكره لغوا
قلنا ذكر الجنس ههنا ليدل على المقصود بالمطابقة
ولذلك او ذكر لفظ الجنس في التعريف وذلك اعني ما يميز
اي للدلالة على المقصود
الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان
فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجنس اعني الحيوان
كالفرس والنقل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان
مثال ما يشاركه
باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال
باي شيء هو في ذاته انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره وكل
ما يميز الشيء عن غيره يصلح للجواب فالناطق يميز الانسان

بہ عن غیرہ فیصلح ان یکون جوابا وہذا رسم الفصل بانہ کلی
یقال علی الشئی فی جواب ای شئی ہو فی ذاتہ قولہ کلی مستدرک
وقولہ یقال علی الشئی جنس شامل للکلیات الخمس وقولہ فی جواب
ای شئی ہو یخرج النوع والجنس والعرض العام اما الجنس والنوع
فھو ظاہر لانہما مقولان فی جواب ما ہو لا فی جواب ای شئی
واما العرض العام فلا یقال فی الجواب اصلا وقولہ ہو فی ذاتہ
ای فی جوہرہ یخرج الخاصۃ لانہا وان کانت تمیز الشئی لکن
لا فی جوہرہ وذاتہ بل فی عرضہ **قال** واما العرضی فاما ان
یمتنع انفکاکہ عن الماہیۃ وہو العرض اللازم او لا یمتنع انفکاکہ
وہو العرض المفارق وکل واحد منہما اما ان یختص بحقیقۃ واحدۃ
وہو الخاصۃ کالضاحک بالقوۃ او الفعل للانسان وترسم بانہا کلیۃ
تقال علی ما تحت حقیقۃ واحدۃ فقط قولا عرضیا واما ان یعم حقائق
فوق واحدۃ وہو العرض العام کالتنفس بالقوۃ او الفعل للانسان

وغيره وبيرسم بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا

اقول العرض اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه

عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه منها والاول هو العرض اللازم كالكتابة

بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني هو العرض المفارق كالكتابة

بالفعل بالنسبة الى الانسان وكل واحد منهما اما خاصة او عرض

عام لانه ان اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك

بالقوة او بالفعل بالنسبة الى الانسان فان الضاحك بالقوة

اي بالامكان الذاتي

عرض لازم له لانه لا ينفك عن ماهية الانسان مختص بحقيقة

وهي ماهية الانسان والضاحك بالفعل عرض مفارق لانه ينفك

عن ماهية الانسان مختص بها وترسم اي الخاصة بانها كلية

على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا قوله كلية مستدرك

غير مرة وقوله تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس شامل للكليات الخمس وقوله

يخرج الجنس والعرض العام لكونهما مقولين على ما تحت حقائق مختلفة وقوله قولا عرضيا

يخرج النوع والفصل لانهما مقولان على ما تحت حقيقة
واحدة قولا ذاتيا لا عرضيا وان لم يختص كل واحد من
اللازم والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم حقائق فوق واحدة
فهو العرض العام كالمتنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره
من الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرض لازم غير منفك
عن ماهية الانسان وغيره من الحيوانات غير مختص بحقيقة
واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق ينفك عن ماهيتها
غير مختص بماهية واحدة ويرسم العرض العام
بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضيا
قوله كلي زائد كما مر وقوله يقال جنس شامل للكليات
وقوله على ما تحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل
والخاصة لانها لا تقال الا على ما تحت حقيقة واحدة
وقوله قولا عرضيا يخرج الجنس لانه قول ذاتي لا عرضي

وكون هذه التعريفات للكليات رسوما بناء على امكان
ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها
ملزومات متساوية لها الا ان المناسب ههنا ذكر التعريف
الذي هو اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم
بانها رسوم قال اقول انشارح الحق قول ان على ان
الشئ وهو الذي يتركب عن جنس الشئ وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام
والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس البعيد وفصله القريب
كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب
عن جنس الشئ القريب وخاصته اللازمة كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان والرسم الناقص وهو الذي يتركب عن
عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان
انه ماش على قدمية عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة

ضحاك بالطبع اقول العلم على نوعين احدهما القول
الشارح والآخر الحجة لانه ان كان تصورا مع عدم اعتبار الحكم
فيه موصلا الى المطلوب التصوري فهو القول الشارح وان
كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصديقي
فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول من تمام الاصطلاحات المنطقية
المذكورة القول الشارح وهو التعريف اعم من ان يكون حدا
او رسما والحد قول دال على ماهية الشئ فقوله قول دال جنس
شامل للحد والرسم وقوله على ماهية الشئ يخرج الرسم لما سنبينه
هذا هو تعريف الحد وقيل لم يحتج تعريفه لئلا يلزم التسلسل قلنا
لانسلم لزوم التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود
نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص فالحد التام
هو الذي يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق
بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق

ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع

الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين ١٢

وهذا لكونه مشتملا على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه

تاما فلكون الذاتيات مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص هو الذي

يتركب من الجنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة

قد مر معناهما ١٢

الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب بانه

جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا

جواب اذا ١٢

فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا ينقسم الى قسمين

كالجنس القريب ١٢

وناقص اما الرسم التام فهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب والخاصة

اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان اما كونه رسما

فلان رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة

التي هي من اثر الشيء كان تعريفا بالاثر واما كونه تاما فلتحقق المشابهة

جواب لما ١٢

بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بما

يختص بالشيء واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب من العرضيات التي تختص

جملتها لا كل واحد منها بحقيقة واحدة كقولنا

هي المعرف ١٢

في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار

بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع فان جملة

خاصة ١٢

هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير بخلاف

كل واحد منها لوجود بعض منها في غيره ايضا اما كونه رسما

وهو ما عدا ضاحك بالطبع ١٢

فلما مر من ان الخاصة اللازمة من آثار الشيء فيكون

تعريفا بالاثر الذي هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم

اي لغة ١٢

ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه حتى تتحقق المشابهة

غاية النفي ١٢

بينه وبين الحد الناقص كتحققها بين الرسم التام والحد التام

قال القضايا القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق

فيه او كاذب فيه وهي حملية كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة

كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما شرطية

منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون زوجا او فردا

اقول لما فرغ المصنف عن القول الشارح شرع في
الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي
والقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او
كاذب فيه وهو الذي يسميه بعضهم خبرا والقول هو المركب
سواء كان لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة او مفهوما
عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهو اي القول جنس
يتناول الاقوال التامة والناقصة والانشائية وقوله
يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل يخرج
عن الاقوال الناقصة والانشاءات من الامر والنهي و
الاستفهام وغيرها وهي اي القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية
والآخر شرطية فان المحكوم عليه به في القضية ان كانا مفردين
فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب والا فشرطية وفيه نظر لان المحكوم
عليه به لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية بل قد يكون احدهما

جملة نحو زيد ابوه منطلق والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم
فيها بصدق قضية او لاصدقها على تقدير صدق قضية
اخرى وهي موجبة ان حكم فيها بايجاب صدق قضية على تقدير
صدق قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وسالبة ان حكم فيها بسلب صدق قضية
على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس
طالعة فالليل موجود واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم
فيها بالتنافي بين القضيتين فان حكم فيها بالتنافي
ايجابا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان
يكون زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية
سالبة كقولنا ليس اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا
قال والجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا والثاني
محمولا والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والثاني تاليا

اقول الجزء الاول اى المحكوم عليه من القضية الحملية
يسمى موضوعا لانه انما وضع ان يحكم عليه بشئ والجزء الثانى
اى المحكوم به منها يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل على شئ
والنسبة التى يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية ثم ان
المصنف الجزء الاخير مع انه لا بد منه فى القضية لكونه جزءا
اخير امنها والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما والقضية
الفكر والجزء الثانى تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع
قال القضية موجبة كقولنا زيد كاتب او سالبة كقولنا زيد
ليس بكاتب اقول القضية تنقسم ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك
النسبة التى ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول
فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان يقال
الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب
قال وكل واحد منهما اما محصورة كما ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا

كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا
بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان
لا تكون كك وتسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس
بكاتب اقول وكل واحدة من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون
مخصوصة او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة لانه ان
كان الموضوع في القضية شخصا معينا جزئيا فالقضية مخصوصة كما
ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها
مخصوصة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية لكون موضوعها
شخصا معينا جزئيا وان لم يكن موضوعها اي موضوع القضية
شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين كليا فان بين فيها كمية افراد
الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد
موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال
على كمية افراد الموضوع حاصرا لها ومحيطا بها والسور ماخوذ من سور البلد فكما انه

يحصر البلد كك ما يدل على كمية الافراد يحصر افراد الموضوع وهذه المحصورة اما ان
يحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى التقديرين فالحكم اما بالايجاب
او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب
او سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب والسور في الموجبة الكلية نحو كل
وفي السالبة الكلية نحو لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اي ان كان
الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا
بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب
والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة
نحو ليس كل وليس بعض وبعض ليس وان لم يكن كك اي وان لم يكن الموضوع
في القضية شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية
تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب لاهمال بيان كمية الافراد
التي حكم عليها فاذن كانت القسمة مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفاء لا يقال
ان القضية الطبيعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام

في القضايا المعتبرة في العلوم والقضية الطبيعية ليست معتبرة
في العلوم لعدم انتاجها فخرجوها عن التقسيم لا يخل بالانحصار قال
والمتصلة اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
واما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق والمنفصلة
اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد واما مانعة الجمع فقط
كقولنا هذا الشئ اما شجر واما حجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد اما
ان يكون في البحر او لا يغرق اقول لما فرغ عن تقسيم الحملية شرع في
تقسيم الشرطية سواء كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة
فتنقسم الى قسمين احدهما اللزومية والآخر اتفاقية لانه ان كان
صدق التالي فيها على تقدير وقوع صدق المقدم بعلاقة بينهما
توجب ذلك فالقضية متصلة لزومية والمراد بالعلاقة ههنا ما يستلزم
يستلزم المقدم التالي كالعلية والمعلولية والتضايف اما العلية فكقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود

النهار واما المعلولية فكقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة
فان وجود النهار معلول لطلوع الشمس واما التضايف فكقولنا ان كان زيد
ابا لبكر فبكر ابنه وان كان صدق التالي في المتصلة على تقدير
وقوع صدق المقدم لا لعلاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية
متصلة اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا
علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز العقل استلزام
ناطقية الانسان ناهقية الحمار بها بل توافق الطرفان على سبيل الصدق
بينهما ههنا واما الشرطية المنفصلة فتنقسم على ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع
ومانعة الخلو لانه ان حكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب
معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد فانه حكم في
هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على عدد واحد وبامتناع ارتفاعهما
عنه وانما سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين جزئين
في القسمين الآخرين لانه يوجد التنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا وهذا ليس الا

التصديقات

حقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط
فالقضية منفصلة مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فانه حكم في هذه
القضية بالتنافي بين الشجر والحجر في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان
يكون الشيء الواحد لا شجرا ولا حجرا وانما سميت هذه مانعة الجمع لاشتمالها على
منع الجمع بين جزئيها في الصدق وان حكم في القضية بالتنافي بين جزئيها
في الكذب فقط اي لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا زيد اما ان
يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان
لا يكون في البحر وان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق لجواز
ان يكون في البحر وان لا يغرق وانما سميت هذه القضية مانعة الخلو لاشتمالها
على منع الخلو بين جزئيها في الكذب **قال** وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء
كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو **اقول** المنفصلات المذكورة
يتركب كل واحدة منها عن جزئين غالبا كما مر وقد تتركب عن اكثر من جزئين اما
المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم

المنفصلات

فيها بان هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد لا يخلو العدد عن احد
منهما وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقة يستلزم نقيض الآخر
لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقة
من ثلثة اجزاء فصاعدا يلزم جواز الجمع والخلو وهذا خلف لانه
في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو
يلزم ان يستلزم كونه زايدا كونه غير ناقص يستلزم
كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه
زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة
حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير
زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير
مساو فينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير
مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية
هذا خلف بل الحق ان الحقيقة قد تتركب من حملية

التصديقات

منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد
او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله او زائدا
عليه او ناقصا عنه منفصلة والجزء الاول حملية واصله هذا
العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد او غير مساو له لكن
اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت
هذه المنفصلة في قوة تلك الحملية اقيمت مقامها فيظن
انها مركبة من ثلثة اجزاء ولكنها بالحقيقة مركبة من الحملية
والمنفصلة كما عرفت فلا تتركب بالحقيقة الا من جزأين
وكذا مانعة الخلو بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب من ثلثة
اجزاء فصاعدا ولبيانها طول لا يليق بهذا المختصر فليطلب في
المطولات قال التناقض هو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب
بحيث يقتضي لذاته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اقول من الاصطلاحات

المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان بهاتين القضيتين
اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما
صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع وقوله اختلافا جنس شامل
للاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد وقضية وقوله
قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالايجاب
والسلب يخرج الاختلاف الواقع بالاتصال والانفصال
والاختلاف الكلية والجزئية والاختلاف بالحصر والاهمال
بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقتضي الخ يخرج
الاختلاف بالايجاب والسلب لكن لا بحيث يقتضي صدق
احدهما كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بساكن متحركان لانهما صادقتان
وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث

يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى لكن لا لذاتهما ذلك الاختلاف

نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين

انما يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة لكن لا لذاتهما

بل بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان

اولان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون ذلك بواسطة

لا لذاتهما قال ولا يتحقق ذلك في المخصوصتين الا بعد اتفاقهما في الموضوع

(اي الاختلاف المشروط) والمحمول والزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط

ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض

الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا

لا شيء من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان اقول القضيتان اللتان

بينهما تقابل التناقض لا يخلو من ان تكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان

كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما في تمام وحدات

الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم تتناقضا

وذكر المصنف ان تحقق التناقض بين المخصوصتين انما هو بعد اتفاقهما في تمام

الوحدات الثمانية فلا وجه لتخصيص آخر بذكر الاتفاق فيها

واعلم ان الشرط المذكور هنا قد ذكره المصنف من

قبل ايضا عند تعداد الشروط المعتبرة في التناقض

والمحصورتان لا يكون الاختلاف بينهما تناقضا

الا بعد اتفاقهما في تمام الوحدات الثمانية

وذكر المصنف ان تحقق التناقض بين المخصوصتين انما هو بعد اتفاقهما في تمام

الوحدات الثمانية فلا وجه لتخصيص آخر بذكر الاتفاق فيها

واعلم ان الشرط المذكور هنا قد ذكره المصنف من

قبل ايضا عند تعداد الشروط المعتبرة في التناقض

والمحصورتان لا يكون الاختلاف بينهما تناقضا

الا بعد اتفاقهما في تمام الوحدات الثمانية

وذكر المصنف ان تحقق التناقض بين المخصوصتين انما هو بعد اتفاقهما في تمام

الوحدات الثمانية فلا وجه لتخصيص آخر بذكر الاتفاق فيها

واعلم ان الشرط المذكور هنا قد ذكره المصنف من

قبل ايضا عند تعداد الشروط المعتبرة في التناقض

والمحصورتان لا يكون الاختلاف بينهما تناقضا

الا بعد اتفاقهما في تمام الوحدات الثمانية

نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفتا
فيها لم تتناقضا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان اذ لو
اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم ليلا وزيد ليس بقائم نهارا
والرابعة وحدة المكان لانهما عند اختلافهما فيها لم تتناقضا
نحو زيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم في السوق والخامسة
وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد اب لعمرو
وزيد ليس باب لبكر والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا
اي كون النسبة فيهما مقيدة بالقوة
فيها بان يكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل
لم تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكر اي
بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء لانهما لو اختلفتا في الكل
والجزء لم يتحقق التناقض نحو الزنجي اسود اي بعضه والزنجي ليس باسود اي
كله والثامنة وحدة الشرط لعدم تحقق التناقض بين القضيتين
عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اي بشرط

كونه ابيض والجسم ليس بمفرق للبصر اي بشرط كونه اسود واذا عرفت
هذا فنقول ان القضيتين اذا كانت احديهما موجبة كلية ينبغي ان تكون
اي المتناقضتين ١٢
الاخرى سالبة جزئية واذا كانت سالبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى
موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة
الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان بحيوان
وبعض الانسان حيوان وبقية هذا وكيفيته سياتي في المحصورات
والحق ان ايراد المصنف رح هذا اي قوله ونقيض الموجبة الكلية
هذا التعرض قوي ١٢
الخ ههنا ليس في موضعه وانما موضعه بعد تحقيق المحصورات قال
المحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية
لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان
بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض
الانسان ليس بكاتب اقول ان كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين

بعض لا تقتضي الافراد المحققة ولا المقدرة بل تحقق الافراد في الجملة وحينئذ تساوق المهملة ١٢ مولوي نور علي مد ظله

لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية الجزئية بان تكون
احداهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات
المذكورة ولو قيل بعد قوله في الكلية والجزئية قوله ايضا لكان اولى
ليكون اشارة اليه اغنى بعد اتفاقهما في الوحدة المذكورة وانما قلنا
انه لم تحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية
لان الكليتين قد تكذبان نحو كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب
والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس
بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اغنى نقيض الجزئية الكلية
لا الجزئية وان كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات
من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال العكس هو ان
يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب
والتصديق والتكذيب بحالها اقول من تلك الاصطلاحات المنطقية
المذكورة العكس وهو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا للمحمول

موضوعا مع بقاء الكيف اي الايجاب والسلب اي ان كان اصل موجبا

كان العكس موجبا وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك ومع بقاء الصدق

والكذب اي ان كان الاصل صادقا باي وجه كان العكس ايضا

كذلك وان كان كاذبا كان العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس

قولنا كل انسان حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولا

وقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شيء

من الحجر بانسان قلنا لا شيء من الانسان بحجر ولو قال المصنف

العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني

اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول

لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن التعريف

عكس الشرطيات وانما اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا

القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد الجعل المذكور صادقة لازمة

للاصل الا موافقة لها في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق

لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها بدون صدق العكس
لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم وصدق الملزوم بدون
صدق اللازم مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب
الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب
مع صدق عكسه وهو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا
قول المصنف رح والتكذيب لا يكون الا خطأ فاحشا قال
الموجبة الكلية لا تنعكس كلية اذ تصدق كل انسان حيوان
ولا يصدق كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا
كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان فانا نجد الموضوع
شيأ موصوفا بالانسان والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا اقول القضية
التي تكون موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما
عدم انعكاسها كلية فلئلا ينتقض بمادة يكون المحمول فيها اعم من
الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم وهو
محال

مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان
والا يلزم ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل من الحيوان الذي
هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان
نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان فيكون بعض
الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف في تعليل انعكاسها جزئية والاولى
ان يقال فيه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان
والا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان فيلزم المنافاة بين الحيوان
والانسان فيصدق لا شيء من الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان
حيوان هذا خلف او يضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن
نفسه وهو محال هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل
الاول لا شيء من الانسان بانسان وهو محال قال والموجبة الجزئية تنعكس جزئية
بهذه الحجة ايضا اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية
كما ان القضية الموجبة الكلية تنعكس اليها والحجة ههنا كالحجة التي ذكرناها

والجواب الجواب ١٢ صادقيه

فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
اشارة الى دليل الاعتراض ١٢
حيوان لانا نجد ههنا شيأ موصوفا بالحيوان ولا الانسان فيكون بعض الحيوان
كزيد وعمرو وبكر ١٢
انسانا او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم
ايماء الى طريق العكس ١٢
ان يصدق بعض الانسان حيوان ولا الصدق نقيضه هو لا شئ
من الانسان بحيوان يلزمه عكسه هو لا شئ من الحيوان بانسان وقد كان
الاصل بعض الحيوان انسان هذا خلف وتضم هذا اللازم الى الاصل حتى
يلزم سلب الشئ عن نفسه بحكم مر قال والسالبة الكلية تنعكس كلية وذلك لان
بنفسه فانه اذا صدق لا شئ من الانسان بحجر يصدق لا شئ من الحجر بانسان
اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اى انعكاسها
الى السالبة الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق لا شئ من الحجر بانسان يلزم
هذا طريق العكس ١٢
ان يصدق لا شئ من الانسان بحجر والا لصدق نقيضه هو بعض الانسان
والا يلزم خلف ع
حجر وتنعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شئ من الحجر
بانسان هذا خلف وتضمه اعني النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل
هذا طريق الخلف ١٢

لينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان
ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان وهو مستحيل لصدق
قولنا كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة وكل ما هو حجر فهو حجر
دائما قال والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوما لانه يصدق بعض
الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه اقول السالبة الجزئية
لا يلزم ان تنعكس لزوما كليا والا انتقض بمادة يكون الموضوع فيها
اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق
سلب الاعم عن بعض الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم فان
قولنا مثل بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق
ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه
وهو كل انسان حيوان بالضرورة والا يوجد الكل بدون الجزء
وهو محال وانما قيد بقوله لزوما كليا لانه قد يصدق العكس
في بعض المواد مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق

عكسه ايضا وهو بعض الحجر ليس بانسان قال القياس هو قول مؤلف
من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر اقول المطلب الاعلى
والمقصد الاقصى من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس
ورسموه بانه قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها اي عن
تلك الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث
فانه مركب من قولين اذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما العالم حادث والمراد
من القول اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق الواحد
ليتناول القياس المؤلف من القولين والقياس المؤلف من اقوال فوق
الاثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان لزم عنه لذاته قول آخر
كعكس المستوي وعكس النقيض وقوله متى سلمت يشير الى ان تلك الاقوال لا يلزم
ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتها
قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته
كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كذبا

في نفسهما الا انهما بحيث لو سلمتا لزم عنهما كل انسان حمار وقوله

لزم عنهما احترز به عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما

لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لامكان التخلف في مدلوليهما عنهما وقوله

لذاتهما يحترز به عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر

لا لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركب

من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع الآخر كقولنا ا مساو

لب وب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان ان ا مساو لج لكن

لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو لمساوي

الشيء مساو لذلك الشيء وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات

لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس

فاخذ القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا في تعريف القياس لزم

الدور قال وهو اما اقتراني مثلا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل

جسم محدث واما استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

لكون الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة

اقول القياس تقسيم الى قسمين اقتراني واستثنائي لانه اذا لم يكن عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا لاشتماله على اداة الاستثناء وهو لكن والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل في القياس ان يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذي في النتيجة **قال** والمكرر بين مقدمتي القياس يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى

اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط

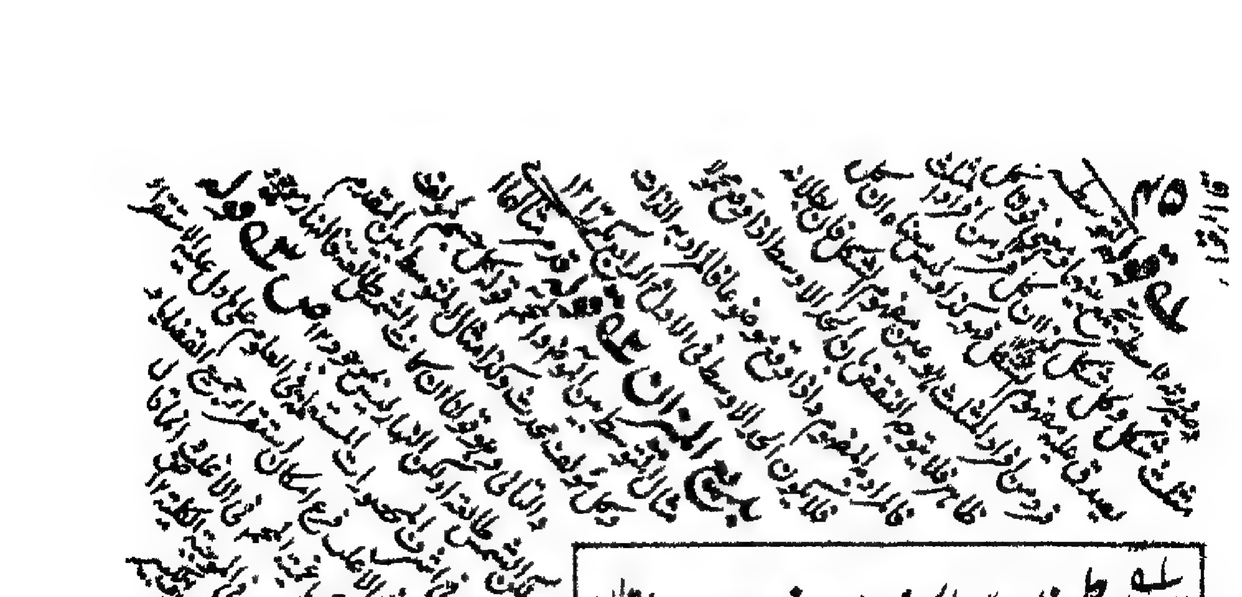

لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا
وقد مر مثالهما آنفا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر لانه اخص في
الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر
اي في اكثر الاحوال ١٢
لانه اعم في الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة من مقدمات
القياس التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر فتكون
ذات الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى
صاحبة ١٢
لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى
بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر
المصنف هذا قال وهيأة التاليف من الصغرى والكبرى يسمى شكلا
والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان
موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما فهو الثاني فهذه الاشكال
الاربعة مذكورة في المنطق اقول الهيأة الحاصلة من اقتران الصغرى والكبرى

تسمى شكلا او الاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا
في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كل ج ب
وكل ب آ فكل ج آ وان كان بالعكس اي ان كان موضوعا في الصغرى
ومحمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ب ج وكل آ ب
فبعض ج آ وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى
والكبرى نحو كل ب ج وكل ب آ فبعض ج آ وهو الشكل الثالث
وان كان محمولا في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب وكل آ ب
فلا شئ من ج آ وهو الشكل الثاني فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة
في المنطق قال والشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا ومن له عقل سليم
وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول انما ينتج الثاني عند اختلاف
مقدمتيه بالايجاب والسلب اقول من هذه الاشكال الاربعة المذكورة
الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا لانه لا يستحصل المطلوب منه
الا بالتعسر وانما يستحصل بالاشكال الباقية بالتيسر ومن هذه البقية

ما هو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية اعني الثاني
والثالث والرابع ترتد عند الانتاج الى الاول ومن له ذوق
سليم وعقل مستقيم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول
لانه اقرب الباقيين اليه لمشاركته اياه في الصغرى وهي اشرف المقدمتين
لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول لان
المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كانت
مقدمتاه اي الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب والسلب
اي اذا كانت احداهما موجبة فالاخرى سالبة والا لكانتا اما
موجبتين او سالبتين وايا ما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة
اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان
حيوان وكل ناطق حيوان ذاتي الايجاب فاذا بدلنا
الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان نحو السلب اما اذا كانتا
سالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس

قوله كان الحق السلب هذا حكم الموجبتين الكليتين لم تتغير الموجبة الجزئية لان

بحجر کان الحق السلب لو بدلنا الکبری بقولنا لاشیٔ من الناطق
بحجر کان الحق الایجاب بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بین المقدمتین
الایجاب والسلب فی مع ہذا الشرط یلزم کلیۃ الکبری فی ہذا الشکل
والا لاختلف النتیجۃ کقولنا لاشیٔ من الانسان بفرس وبعض الحیوان
فرس والحق الایجاب لو قلنا بعض الصاہل فرس کان الحق السلب
ہذا علی تقدیر ایجاب الکبری واما علی تقدیر سلبہا فلانہ یصدق
قولنا کل انسان حیوان وبعض الجسم لیس بحیوان والحق الایجاب
واذا قلنا بعض الحجر لیس بحیوان کان الحق السلب لم یذکر المصنف
رحمہ اللہ ہذا الشرط قال والشکل الاول ہو الذی جعل معیارا للعلوم
فنورد ہہنا لیجعل دستورا ومیزانا ینتج منہ المطالب کلہا وضروبہ
المنتجۃ اربعۃ الضرب الاول کل جسم مؤلف وکل مؤلف محدث فکل جسم محدث
الثانی کل جسم مؤلف لاشیٔ من المؤلف بقدیم فلاشیٔ من الجسم
بقدیم الثالث بعض الجسم مؤلف وکل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث

والرابع بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم

اقول لما كان الشكل الاول من الاشكال الاربعة اصلا والباقية مرتدة اليه

ولهذا ما جعل معيارا للعلوم الا ذاك اورده المص رح ههنا مع ضروبه المنتجة

دون غيره ليجعل دستورا اي قانونا وينتج منه المطلوب وتوطئة ليفهم

منه المقصود وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضي ان تكون

ستة عشر فسقط منها اثنا عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة اضرب

الضرب الاول هو ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا

كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني هو

ان يكون من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم

مؤلف ولا شيء من المؤلف بقديم ينتج لا شيء من الجسم بقديم والضرب الثالث

هو ان يكون من موجبتين والصغرى موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة

موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث

والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة

وكل من مقدمتي الضرب الرابع مشتمل على خسة واشرف المقدمتين اعني الصغرى

الامام الرازي

جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف لاشئ من المؤلف بقديم ينتج
بعض الجسم ليس بقديم ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى
شرط في الشكل الاول والا اختلفت النتيجة اما الاول فلانه يصدق
لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان الحق الايجاب اذا بدلنا
الكبرى بقولنا كل فرس صهال كان الحق السلب واما الثاني فلانه
يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا بدلنا
الكبرى بقولنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب قال وانقياس الاقتراني
امامن الحملتين كما مر وامامن المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج
فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عدد اما فرد او زوج الزوج او زوج
الفرد واما من الحملية والمتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان
وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة

كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم متساويين ينتج
كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين او من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج ان كان هذا انسانا
فهو اما ابيض واسود **اقول** لما قسم المصنف رح القياس من قبل
الى اقتراني واستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء يركب
فقال القياس الاقتراني اما ان يركب من مقدمتين حمليتين كما مر من قولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين حملية واما ان يركب
من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان
كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين
ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد من المتصلتين اللزوميتان للاتفاقيتان
كما ذكر في المطولات واما ان يركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين
نحو كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج
من هاتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يركب

القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة متصلة سواء كانت الحملية
صغرى المتصلة كبرى وبالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان
وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين احداهما متصلة والاخرى
حملية كلما كان هذا الشئ انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة
حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او
بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم متساويين وينتج من
هاتين المقدمتين اللتين احداهما منفصلة والاخرى حملية كل عدد اما فرد او منقسم
واما ان يتركب من مقدمة منفصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المنفصلة صغرى
والمتصلة كبرى وبالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل
حيوان فهو اما ابيض او اسود وينتج من هاتين المقدمتين اللتين احداهما متصلة
والاخرى منفصلة كلما كان هذا الشئ انسانا فهو اما ابيض او اسود

قال واما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كانت متصلة
موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا

ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء
نقيض التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة
حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الآخر واستثناء
نقيض احدهما ينتج عين الآخر **اقول** لما فرغ عن بيان القياس
الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي
مركب دائما من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها
اي اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الآخر اي اثباته او رفعه سواء
كانت متصلة او منفصلة اما ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود
ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وان
كانت منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا او فردا
لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس

بزوج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس

او ليس بفرد وينتج انه زوج ١٢

الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي

والا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة واستثناء

وان لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي ١٢

نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون

اللازم فيبطل الملازمة ايضا كما رأيته في المثال الاول وان كانت

بين المقدم والتالي ١٢

الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين

احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر لامتناع الجمع

بينهما واستثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر

لامتناع الخلو بينهما كما رأيته في المثال الثاني فعليك بالتامل في المثالين

المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية وان شئت ان تدرك البحث

بكماله في المنفصلات فارجع الى الرسائل المطولة قال البرهان

وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين اما اليقينيات

فاقسام احدها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم

التصديقات

شريف الجرجاني تغمده الله بالغفران

من الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات
كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وحدسيات كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس ومتواترات لقولنا محمد عليه الصلوة
والسلام ادعى النبوة واظهر المعجزات على يده وقضايا
قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن
هو الانقسام بمتساويين اقول من الاصطلاحات المنطقية
المذكورة التي يجب استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم
البرهان وهو يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج
اليقين كما مر من الامثلة واليقين هو اعتقاد الشيء بانه لا يمكن
الا ان يكون كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال وقوله
لا يمكن الا ان يكون كذا يخرج الظن وهو اعتقاد الراجح وقوله مطابقا
للواقع يخرج الجهل المركب فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن الا
ان يكون كذا لكن ليس مطابقا للواقع في نفس الامر وقوله غير ممكن الزوال

الصناعات الخمس

وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الغير الثابت ١٢ محمد صادق رحمه الله قوله وهو اعتقاد الراجح اي وهو الاعتقاد

يخرج اعتقاد المقلد لان الاعتقاد فيه لا عن دليل فيمكن زواله

واما اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل

فيه بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل

اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان

من الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا النار محرقة والشمس مشرقة

وقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج العقل

في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا

شرب السقمونيا مسهل للصفراء وهذا الحكم انما يحصل بواسطة المشاهدات

الكثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى

واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس

لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قربا

وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم العقل فيه بجزم الحكم بواسطة السماع

من جمع كثير استحال العقل توافقهم على الكذب كالحكم بان النبي

علیہ السلام ادعی النبوۃ واظہر المعجزۃ علی یدہ ومنہا قضایا قیاساتہا معہا
وہی ما یحکم العقل فیہ بواسطۃ امر حاضر لایغیب عن الذہن عند تصور الطرفین
کقولنا الاربعۃ زوج وبسبب حاضر فی الذہن وہو الانقسام
بمتساویین والوسط ما یقترن بقولنا لانہ حین یقال لانہ کذا او کذا
قال والجدل قیاس مؤلف من مقدمات مشہورۃ والخطابۃ قیاس مؤلف
من مقدمات مقبولۃ من شخص معتقد فیہ او مظنونۃ والشعر قیاس مؤلف
من مقدمات متخیلۃ تنبسط منہا النفس نحو الخمر یاقوتیۃ سیالۃ او تنقبض نحو
العسل مرۃ مہوعۃ والمغالطۃ قیاس مؤلف من مقدمات کاذبۃ
شبیہۃ بالحق او مقدمات وہمیۃ کاذبۃ والعمدۃ ہو البرہان
لاغیر ولیکن ہذا آخر الرسالۃ اقول من الاصطلاحات المنطقیۃ
المذکورۃ الجدل وہو قیاس مؤلف من مقدمات مشہورۃ کالمقدمات
التی ذکرناہا فی الیقینیات والغرض من ترتیبہا الزام الخصم وہو ظاہر
ومنہا الخطابۃ وہو قیاس مؤلف من مقدمات مقبولۃ من شخص

۳ بسبب اشتہارہ بین الناس کالمثل السائر ۱۲ محمد صادق رحمہ اللہ تعالی

معتقد فيه او مظنونة والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم
من امورمعاشهم كما يفعله الخطباء والوعاظ ومنها الشعر
وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض
كما اذا قيل الخمر ياقوتية سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها
واذا قيل العسل مرة صفراوية انقبضت النفس وصفرت عن اكلها
ومنها المغالطة وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة
بالحق او بالمشهورة او من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما من
جهة الصورة او من جهة المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا
الصورة الفرس المنقوشة على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة
صهالة واما ما يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان فرس وهذا انسان وكل
انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس اعلم ان ما عليه الاعتماد
والتعويل من هذه القياسات انما هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات اليقينية
ولكن هذا آخر ما كتبناه من الاوراق الايضاح ما في كتاب البصائر

جدول متکفل ضروب عقائیه شانزده گانه و مشیر باقی و ساقط از انها بر عایت شرائط انتاج اشکال اربعه

فائده بدانکه بای موحده واقعه خانه جدول اشارت بضرب باقی ست و هندسه بالای آن بعدد ضرب منتج و سین مهمله منفرده بضرب ساقط غیر منتج و حروف زیر بای موحده رمز نتیجه آن ضرب باقی ست نون ایما به نتیجه کند و میم بموجبه و سین بسالبه و کاف بکلیه و جیم بجزئیه

ضروب شانزده گانه شکل اول

صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	نمک ب۱	نسک ب۲	س	س
سالبه کلیه	س	س	س	س
موجبه جزئیه	نمج ب۳	نسج ب۴	س	س
سالبه جزئیه	س	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل ثانی

صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	س	نسک ب۱	س	س
سالبه کلیه	نسک ب۲	س	س	س
موجبه جزئیه	س	نسج ب۳	س	س
سالبه جزئیه	نسج ب۴	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل ثالث

صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	نمج ب۱	نسج ب۲	نمج ب۵	نسج ب۶
سالبه کلیه	س	س	س	س
موجبه جزئیه	نسج ب۳	نسج ب۴	س	س
سالبه جزئیه	س	س	س	س

ضروب شانزده گانه شکل رابع

صغری / کبری	موجبه کلیه	سالبه کلیه	موجبه جزئیه	سالبه جزئیه
موجبه کلیه	نمج ب۱	نسج ب۴	نمج ب۲	نسج ب۷
سالبه کلیه	نسک ب۳	س	نسج ب۶	س
موجبه جزئیه	س	نسج ب۵	س	س
سالبه جزئیه	نسج ب۶	س	س	س

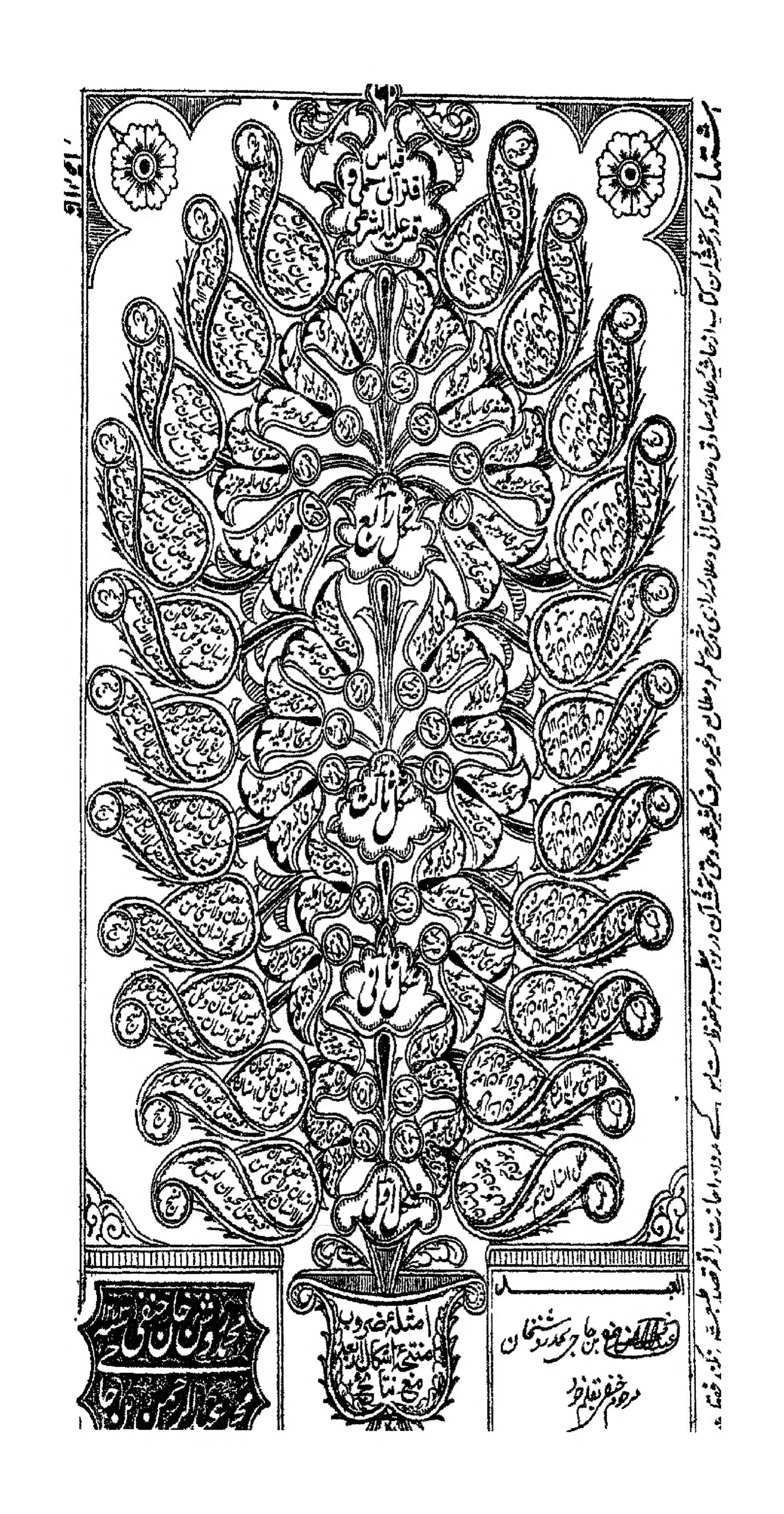
قیاس اقترانی حملی و قس علیه الشرطی
شکل رابع
شکل ثالث
شکل ثانی
شکل اول
امثلهٔ ضروب منتجهٔ اشکال اربعه مع نتائج
العبد
محمد روشن خان حنفی
مرحوم حنفی بقلم خود